توجّه راسخ نحو الأمام

بقلم: كوفي أنان

للأمم المتحدة

أمن البشرية أصبح قوة توحيد

أريد أن أتحدث عن رؤيتي حول عالم أكثر أمناً وأمم متّحدة أفضل.

شكّلت هجمات 11 أيلول/سبتمبر صرخة إيقاظ. نحن نعيش في عالم خطير، ونواجه تهديدات متعددة لم تكن موجودة حينما أُنشئت منظمة الأمم المتَّحدة. إنها تهديدات في أيدي لاعبين غير حكوميين. تهديدات تعبر الحدود في لحظة ما وتؤثر على العالم أجمع، ولا تستطيع أيّ دولة منفردة أن تتصدى بشكل كامل لها.

وفي مواجهة هذه التهديدات في وقتنا الحاضر، تُفرِّقُنا انقسامات عميقة حول المقاربة الأفضل التي يجب أن نسلكها، وحول أكثر أولوياتها استعجالاً في هذا الصدد. وهذا ما دعاني إلى القول بأن المجتمع الدولي يقف على مفترق طرق.

فإذا تحاربت الدول فيما بينها دون أن تتوحّد لمحاربة أعداء البشرية مجتمعين، فإنها ستجترح إساءة بالغة بحق شعوب العالم أجمع.

تشمل التهديدات العالمية في عصرنا كلاً من الإرهاب والأسلحة الفتاكة والإبادة الجماعية والأمراض المعدية والفقر والتدهور البيئي والجريمة المنظمة. وهذه التهديدات لن تنتظر الوقت الذي تنهي فيه الدول خلافاتها.

هذا هو السبب الذي يدفعنا الآن إلى تقوية دفاعاتنا الجماعية. ويجب أن نتضافر للسيطرة على التهديدات الحالية وعدم السماح لها بتقسيمنا وقهرنا. وإنني أؤكّدُ بأن الأداة الوحيدة الشاملة التي يمكنها أن تجمع الدول معاً في جهد عالمي كهذا هي منظمة الأمم المتَّحدة.

وإنني أول من يقرّ بعدم كمال الأمم المتَّحدة، فهي من حين لآخر تبدي تقادمها. ولكن عالمنا لن يجد بسهولة أداة أفضل لاستحثاث استجابة عالمية مستدامة تجاه تهديدات الوقت الحاضر. ويجب أن نستفيد من هذه الأداة (الأمم المتَّحدة) للتوافق على أولويات مشتركة ونتصدى لها. ويجب أن نتفق على خطة لإصلاح الأمم المتَّحدة والمباشرة في تنفيذها.

يشكل هذا النداء لب موضوع تقرير بعنوان: **عالم أكثر أمناً** مسؤوليتنا المشتركة. وقد أَعدَّ هذا التقرير مؤخراً فريق رفيع المستوى، مؤلف من 16 رجلاً وامرأة من مختلف أنحاء العالم، كنت قد قمت بتشكيله في العام الماضي، ويتضمن رؤية ثاقبة للأمن الجماعي.

ستقدم أمم الغد المتحدة إطاراً أكثر قوةً لصد شلال الانتشار النووي. إننا بحاجة إلى قواعد أكثر صرامة لحملات تفتيش دولية من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرّية.

وسواءٌ أكان التهديد هو الإرهاب أم مرض الإيدز، فإن تهديدَ أحدنا هو تهديد لنا جميعاً ولا تفوقُ قوةَ دفاعاتنا قوةَ أضعفِ حلقاتِ هذه الدفاعات. وسنكون أكثر أماناً إذا عملنا معاً جنباً إلى جنب.

يُقدّم التقرير للمناقشة رؤيةً لإصلاح جذري للأمم المتحدة. إنني أشارك تلك الرؤية. ولكن ماالذي بالضبط ستبدو عليه الأمم المتَّحدة غداً؟

ستعمل الأمم المتَّحدة في المستقبل على توحيد الدول في منع الأعمال الإرهابية. لقد عمل مجلس الأمن الشيء الكثير لكبح تدفق الأسلحة والأموال والتقانة إلى الخلايا الإرهابية. ولكن يجب أن نقطع شوطاً أكبر.

الأمن العالمي 101

فريق عمل الأمم المتحدة يقدّم 101 من التوصيات

أشاد فريق عمل الأمم المتحدة الرفيع المستوى حول الأمن بالوكالة الدولية للطاقة الذرّية معتبراً إياها "صفقة رابحة" فيما يخصّ مسعاها لمنع انتشار الأسلحة النووية. لقد أصدر هذا الفريق تقريره في أواخر العام 2004 حول التهديدات الأمنية التي تواجه البشرية، وكيف يجب على السياسات والمؤسسات أن تتغير لمواجهة تلك التهديدات.

ويتضمّن تقرير الفريق والذي يحمل عنوان: "عالم أكثر أمناً: مسؤولياتنا المشتركة" 101 توصية حول إصلاح الأمم المتحدة ومن أجل إعداد مواجهة عالمية للإرهاب والفقر والأمراض وأسلحة الدمار الشامل والعنف المدني. ويتكوَّن فريق العمل لهذا التقرير من 16 شخصية مرموقة تضم رؤساء حكومات ووزراء خارجية ورجالاً من مختلف مجالات الخبرة السياسية والأمنية والعسكرية والدبلوماسية والتنموية.

كما اعتبر الفريق أن مَهمَة الوكالة الدولية للطاقة الذرّية هي "بكونها التجسيد المؤسساتي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وبالنجاح الكبير والمديد في منع انتشار الأسلحة النووية ضمن ميزانياتها العادية التي تقدَّر بأقل من 275 مليون دولار أمريكي، مما يجعلها صفقة رابحة فوق العادة".

واستجابة لذلك التقرير، فقد طالب الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان باتخاذ الإجراءات الفورية لتنفيذ توصيات التقرير سعياً وراء تعزيز نظام عدم الانتشار وتحاشي إمكانية وقوع هجوم نووي. وتتضمن هذه الإجراءات:

❶ إقرار مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرّية باعتبار البروتوكول الإضافي معياراً حالياً لضمانات الوكالة.

❷ تقديم الحوافز للدول لتمتنع عن استخدام اليورانيوم المخصَّب وعن إقامة منشآت إعادة المعالجة.

❸ بدء المفاوضات لوضع معاهدة للحدِّ من المواد الانشطارية الأكيدة التي تنتهي بإنتاج اليورانيوم العالي التخصيب.

ومن الأهمية بمكان، أن فريق العمل هذا قد شدّد على الأبعاد البشرية للأمن وعلى الحاجة إلى زيادة الجهود لأجل التنمية المستدامة.

وفيما يتعلق بالتغير المناخي، فقد ذكر التقرير: "يجب على الاقتصاديات الحديثة ... أن تقوم بجهود خاصة لتصميم استراتيجيات تنموية صديقة للمناخ. ويجب على الدول الأعضاء أن تولي اهتماماً خاصاً لتطوير مصادر طاقة منخفضة الإصدارات الكربونية، بما في ذلك الغاز الطبيعي والطاقات المتجددة والطاقة النووية..."

أقرَّ فريق العمل بأن "الطاقة النووية، ومن وجهة نظر الكثيرين، تمثّل مصدراً مهمّاً من مصادر الطاقة للاستخدامات السلمية ويمكن أن تكون أكثر أهمية في سياق الجهود المبذولة في العالم لتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري وللحدِّ من انبعاثات غازات الدفيئة".

ستساعد توصيات التقرير بوضع أجندة قمّة خاصة للأمم المتحدة يعقدها قادة العالم في أيلول/سبتمبر عام 2005.

لقد تألف فريق العمل من الأعضاء التالية أسماؤهم ومواقعهم:

عنان بنياراشون، رئيس الوزراء السابق لتايلاند (رئيساً)، روبير بادنتير (فرنسا)، غرو هارليم برونتلند (النرويج)، ماري تشينيري-هيس (غانا)، غاريث إيفنز (أستراليا)، ديفيد هاناي (بريطانيا)، إنريك إيغليسياس (أوروغواي)، عمرو موسى (مصر)؛ ساتيش نامبيار (الهند)، ساداكو أوغاتا (اليابان)، إيفيغيني م. بريماكوف (روسيا)، كيان كيشن (الصـ)؛ نفيس صادق (باكستان)؛ سالم أحمد سليم (تنزانيا)، برينت سكوكروفت (الولايات المتحدة)، جواو باينا سواريس (البرازيل)، أما ستيفان ستيدمان، وهو أستاذ في جامعة ستانفورد، فقد قاد الأبحاث وساهم في جمع التقرير.

لمعلومات إضافية عن التقرير، زوروا موقع الأمم المتحدة:
www.un.org /secureworld/

اقترح فريق العمل تعريفاً للإرهاب، ويوضّح هذا التعريف أنه لا يوجد أي سبب يبرر استهداف المدنيين وغير المتحاربين. وينبغي على الدول الأعضاء استخدام هذا التعريف في وضع اتفاقية شاملة مقاومة للإرهاب. ويجب على الأمم المتَّحدة أن توضح أنها لا تتسامح مطلقاً تجاه أي نوع من أنواع الإرهاب ولأي سبب كان.

ويجب علينا كذلك اتخاذ إجراء متعدد الأطراف لإبعاد الأسلحة الفتاكة عن الأيدي الخطرة.

ستقدم أمم الغد المتَّحدة إطاراً أكثر قوة لصدّ شلاّل الانتشار النووي. إننا بحاجة إلى قواعد أكثر صرامة لحملات تفتيش من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرّية. إننا بحاجة إلى تقديم حوافز للدول كي

تمتنع عن تخصيب اليورانيوم المحلي وتستغني عن منشآت إعادة المعالجة. كما وأننا بحاجة إلى معاهدة للحدِّ من المواد الانشطارية.

ستكون أمم الغد المتَّحدة منظمة تصبح من خلالها جميع الدول أكثر جدِّية في ارتقائها التنموي.

ويجب على جميع الدول أن تعزز دعمها من أجل مساعدة الأمم المتَّحدة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، الأمر الذي سيساعد في إنقاذ أرواح الكثيرين من شعوب الدول الفقيرة، وسيقلّل من المعارك العنيفة ومن مظاهر الراديكالية. كما سيساعد في ضمان حكومات وديمقراطيات جيدة، وسيعمل على بناء دول قادرة على التعامل مع التهديدات ضمن حدودها قبل أن تسّبب هذه التهديدات أي أذىً لمواطنيها أو لغيرهم.

أما الأمن البيولوجي فهو أيضاً يتطلّب المزيد من الانتباه. ويجب العمل بشكل أكثر حزماً لمحاربة الوباء الفيروسي لنقص المناعة البشرية/الإيدز. إننا بحاجة إلى مبادرة رئيسة لبناء كفاءات صحية عامة لدى الأمم الفقيرة. وعلى مجلس الأمن ومنظمة الصحة العالمية أن يتعاونا بشكل وثيق لمواجهة أي تفشٍّ للأمراض ولتحسين دفاعاتنا ضد الإرهاب البيولوجي.

كما ستقدم أمم الغد المتَّحدة إطاراً لاستخدام القوة تثق فيه جميع الدول. فقد أقرّت المادة /51/ من ميثاق الأمم المتَّحدة الحق الطبيعي لكلِّ دولة في الدفاع عن نفسها. وهذا يتضمن حقها في اتخاذ إجراءات وقائية إذا واجهت تهديداً وشيكاً. وإضافة إلى ذلك، يقترح التقرير عدداً من التوجيهات التي تجعل قرارات مجلس الأمن أكثر توافقاً وأكثر فعالية في مجال استخدام القوة.

يجب على مجلس الأمن أن يكون سبّاقاً للتأثير في منع انتشار سيناريوهات الكوابيس مثل كابوس هجوم إرهابي نووي. ويجب أن يستعد لمنح موافقته على الاستخدام الوقائي للقوة في ظروف محدَّدة.

كما ويقرُّ التقرير أمراً لطالما أيّدتُه: وهو أن سيادة الدولة ليست ترخيصاً لها لممارسة الإبادة الجماعية. ويجب على الحكومات أن تأخذ على عاتقها مسؤولية حماية مواطنيها. وحين لا تفعل ذلك، يجب على مجلس الأمن أن يأخذ على عاتقه مسؤولية الحماية. وفي بعض الحالات يمكن لمجلس الأمن أن يجيز استخدام القوة لردع الفظائع الجماعية داخل الدول ذات السيادة. يجب على الدول أن تستعد لمساندة قرارات مجلس الأمن ليس بالكلام فقط ولكن بالأفعال.

يجب ألا تُستخدم القوة باستخفاف، ويجب أن تكون الملاذ الأخير. وكلما اتُّخذت التدابير بشكل مبكر كلما قلّت حاجتنا لاستخدام القوة. وإلا فإننا سنجد أنفسنا أمام مواقف مروّعة.

إننا نواجه اليوم موقفاً كهذا في دارفور، ويجب على المجتمع الدولي أن يدعم جهود الاتحاد الأفريقي في تعبئة قوّات وتحقيق حلٍّ سياسي. ويجب أن نعمل على بلورة مباحثات الشمال – الجنوب، وأن نعمل بذلك العزم على تحقيق السلام في جميع أنحاء السودان.

إن أحد أهم إسهامات الأمم المتَّحدة لتحقيق الأمن العالمي يتمثّل في العمل على إعادة بناء الدول التي مزقتها الحروب. وسجلاتنا عن ناميبا وموزامبيق وطاجيكستان وكمبوديا والسلفادور وغواتيمالا وتيمور الشرقية تنطق جميعها بذلك. وتتواصل أعمالنا اليوم في كل من هاييتي وكوسوفو وليبيريا وسيراليون وأماكن أخرى من العالم بما في ذلك العراق وأفغانستان.

وتُحقّق الأمم المتَّحدة نتائج هامة في بناء السّلم حول العالم. لكن جهودنا يجب أن تكون أكثر استراتيجية وأفضل تمويلاً. ويجب أن تمتلك أمم الغد المتَّحدة مقدرة التحرك سريعاً وتكريس أي وسيلة لذلك. أرحب بحرارة بدعوة فريق العمل لإنشاء هيئة لبناء السلام مدعومة بإمكانيات أكبر للأمانة العامة.

وكذلك فإنني أعتقد جازماً بأن أمم الغد المتَّحدة يجب أن تمتلك المؤسسات المستصلحة والمستنهضة التالية:

- مجلس أمن يعكس عالم القرن الواحد والعشرين غير مجلس أمن العام 1945.
- لجنة حقوق للإنسان مجدَّدة ومفوضية عليا محصَّنة لحقوق الإنسان.
- أمانة عامة تكون أكثر انفتاحاً وأكثر مسؤولية وأكثر قدرة على توظيف وترقية أفضل الأفراد.

هذه هي الرؤية التي أؤمن بها وأعمل لتحقيقها فيما يخص الأمم المتَّحدة. وتلك هي الرؤية التي أعمل لإنجازها.

سيجتمع قادة العالم في نيويورك في أيلول/سبتمبر القادم لمراجعة التقدم الحاصل منذ إعلان الألفية. وعندما يفعلون ذلك يجب أن يتوصلوا إلى توافق في الآراء حول المبادئ الرئيسة وتوضيح الأولويات. كما يجب أن يتخذوا قرارات لتطوير أمم الغد المتَّحدة.

أنشأتُ فريق العمل هذا لأفتح بعض النوافذ ولأسمح بدخول هواء طلق وأفكار جديدة. وستقرِّر الفترة القادمة ما إذا كانت رياح التغيير ستهبّ في أروقة الأمم المتَّحدة.

هناك العديد من التوصيات الهامة تمّ نقلها إلى الدول الأعضاء لاتخاذ القرار المناسب بشأنها، ولكن ليس لديّ أدنى شك بأن الأمم المتَّحدة يجب أن تتغيّر.

كوفي أنان *أمين عام الأمم المتحدة. وقد أُخذت مقالته هذه من خطابه إلى المجلس حول العلاقات الخارجية في واشنطن العاصمة بتاريخ 16 كانون الأول/ديسمبر 2004. البريد الإلكتروني للمؤلف: mediainfo@un.org.*